مقالة بعنوان

قضية الحكم على الناس
بين غبش الباطل وصفاء الحق

ابن عمر الليبي



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا.

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢﴾﴾ [التغابن: ٢].

ويقول تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥-٣٦].

ويقول سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

إن مسألة الحكم على الناس وتمييز المسلم من الكافر لهي أصل الولاء والبراء الذي هو مقتضى عقيدة التوحيد، فالتوحيد أصل الإسلام ولا يصح إلا بموالاة أهله وتكفير من تركه، فمن عرف حقيقة الإسلام وحقيقة الكفر استطاع أن يميّز بين المسلم والكافر، وعدم التمييز الصحيح بين الإسلام والكفر هو السبب الأول فيما حصل من التباس في قضية الحكم على الناس، وهنا تقع الفتنة ويكون الفساد الكبير، وتتميع عقيدة الولاء والبراء، فيوالى ويعادى على غير الإسلام، يوالى المشرك ويعادى الموحد ويُرمى بأشنع التهم تنفيرًا للناس منه.

فإذا حصل فساد في تصور حقيقة الإسلام - وقد حصل - كان أول ما يجب بيانه هو أصل الإسلام الذي به يصير الكافر مسلمًا، وهو الحد الفاصل بين الإسلام والكفر، والوصف المميز للمسلم عن الكافر، فلا يكون الخوض في مسألة الحكم على الناس إلا بعد تقرير حقيقة الأصل الذي لا يثبت عقد الإسلام إلا لمن حققه وينتفي عمن خالفه، فلا يميّز بين المسلم والمشرك إلا أصحاب العقيدة الصحيحة؛ لأن الحكم على الناس بالإسلام أو الكفر يبنى على

الاعتقاد والتصور الصحيح لمفهوم الإسلام، فمثلًا من كان يعتقد بأن الجهل مانع من الكفر لمرتكب الشرك الأكبر فسيحكم للمشركين بالإسلام لمجرد انتسابهم إليه وتلفظهم بالشهادتين، والذي لا يعتقد أن التحاكم إلى الطاغوت كفر أكبر منافٍ لأصل الإيمان سيحكم بالإسلام لمن يتحاكمون للطاغوت،... وهكذا.

فالخوض في مسألة الحكم على الناس مع المخالفين في أصل الدين يجب أن يسبقه بيان حقيقة الأصل وماهيته، ثم بعد ذلك تُناقش مسألة الحكم على الناس، وأين هم من هذا الدين؟ من الموافق ومن المخالف؛ وذلك لأن الجماعات كلَّها تختلف في فهم حقيقة هذا الدين، بل إنك تجد الجماعة الواحدة أفرادها مختلفين فيما بينهم في حكم الكفر الذي يأتيه الناس، فكيف سيتفقون في الحكم عليهم؟ فأمثال هؤلاء ستكون نتيجة النقاش معهم في قضية الحكم على الناس محسومة من البداية، فلن يكون هناك أي اتفاق في هذه القضية مادام الخلاف في فهم حقيقة الإسلام قائمًا.

أيضًا لن يجدي الحديث حول فقه الواقع، وكيفية العلم به، وما يفيد العلم به، وما هي القرائن المعتبرة في ذلك؟ وهل هي مطّردة في كل زمان ومكان؟ أم تتغير بتغير كفريات الأقوام؟ لن يجدي هذا الحديث مع المخالفين في أصل الإسلام وحقيقته.

وقبل أن نبين ما وفّقنا الله إليه سنقوم بعرض مختصر بسيط لعقيدة أدعياء التيار السلفي الجهادي وتصورهم في مسألة الحكم على الناس، فنقول بعون الله وتوفيقه:

إن أتباع ما يسمى بالتيار السلفي الجهادي متفقون بأن الأصل في الشعوب العربية ومن يدين بدينها من الشعوب الأخرى اليوم الإسلام، بل ولا نقاش في إسلامهم؛ وذلك بسبب الحكم عليهم ببعض شعائر الدين الظاهرة، مثل: الصلاة، والصيام، وتحية الإسلام، والاكتفاء منهم بمجرد ترديد حروف لا إله إلا الله باللسان دون معرفة لمعناها ولا انقياد لها.

فهم يقولون عن المخالفين لهم أنهم خوارج العصر ومن غلاة التكفير؛ لأنهم يكفّرون الناس بالعموم ويقولون بأن الأصل فيهم هو الكفر.

وأحيانًا يقولون عنهم - لينفروا الناس عن دعوتهم - بأنهم يكفّرون بالمعاصي والذنوب، ويتسرعون في التكفير، وأحيانًا يكفّرون بلازم القول والمذهب، وغيرها من الأقاويل التي يأنف من قولها كل منصف عاقل.

ويستدل علماء هذا التيار في الرد على المخالفين لهم بالأحاديث التي تنهى عن تكفير المسلم بغير مكفّر، كقوله ﷺ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ..»(١) الحديث، وينقلون في ذلك بعض كلام السلف في الخوارج الذين يكفّرون بالذنوب والمعاصي!!

وعندما يتكلمون عن أدعياء السلفية المشركين، عبّاد الطواغيت من الرؤساء والرهبان، وأصحاب العقائد الفاسدة، كالعذر بالجهل في أصل الدين، والاعتقاد بأن العلمانية كفر أصغر قال عنهم أحد مشايخهم وهو أبو سفيان السلمي:[فهؤلاء أغلقوا كل أبواب التكفير، بل حتى الكفار الأصليين] انتهى.

والسلمي هنا يقصد اليهود والنصارى، ومن المعلوم عند كل متابع للشيخ أبي سفيان السلمي أنه لا يكفّر التلفية، بل يحكم بإسلامهم، ثم هو بعدها يتكلم عن ضوابط تكفير من لم يكفر الكافر ولا يلتزم بها!!

وكذلك الشيخ أبو قتادة الفلسطيني أحد منظري ما يسمى بالتيار السلفي الجهادي حيث أنه خصص مناظرة لأجل الدفاع عنهم - أي سلفية أولياء الطاغوت - والحكم بإسلامهم، وتضليل المخالف له، وفي إحدى تبريراته قال عنهم: [فهم يقولون عن الحكام بأنهم عصاة، أي يتفقون معنا في كون الحاكم المغير لأحكام الله عاصي] انتهى.

نستطيع أن نلخص عقيدة أصحاب ما يسمى بالتيار السلفي الجهادي وردودهم على مخالفيهم في نقاط كالتالي:

(١) متفق عليه.

١-ينكرون على المخالفين لهم ويتهمونهم بتكفير العموم أو بتكفير أقوام دون أن يبيّنوا لهم متى يحكم بكفر قوم معينين. وكأن عموم الأقوام معصومون من الكفر!!

٢-يستدلون بأحاديث النهي عن تكفير المسلمين بغير مكفّر.

٣-يستأنسون بكلام السلف في الخوارج الذين يكفّرون المسلمين أصلًا بغير مكفّر!!

٤-يحكمون على الأقوام اليوم بالإسلام لمجرد قولهم لا إله إلا الله، وإلقاءهم السلام، وسماع الأذان عنهم، وأدائهم الصلاة والصيام (بعض شعائر الدين والهدي الظاهر).

وهذا الأمر عندهم مطّرد ولم يبيّنوا متى يُحكم بهذه القرائن والعلامات؟ ومتى لا يحكم بها؟ مما يدخلهم في إلزامات باطلة، من إعطاء حكم الإسلام لكل من أظهر أي قرينة أو علامة له، أو انتسب للدين، فمشركو قريش من يحجُّ منهم، أو يتقرب بعبادات لله على مذهبهم يجب أن يحكُموا لهم بالإسلام!! واليهود والنصارى ومقالاتهم المشهورة يجب أن تكون عندهم معتبرة، ويحكموا لهم بالإسلام!! وأيضًا ما هو مفهوم إظهار الدين عندهم والالتزام به، ومعتقدهم في ذلك؟؟

فنقول في تبيين الحق وبالله التوفيق:

إن الله قد بعث محمدًا صلى الله عليه وسلم بالتوحيد الذي هو دين جميع الرسل، وحقيقته هو مضمون شهادة "أن لا إله إلا الله"، وهو أن يكون الله معبود الخلائق، فلا يتعبدون لغيره بنوع من أنواع العبادة. ومن أنواع العبادة الحكم بشرع الله والتحاكم إليه، والكفر بكل حكم وشرع ومنهج يخالف منهج الله وحكمه، فلا تكون هذه العبادة عبادة حتى تكون لله تعالى، فهو صاحب الحكم والتشريع المطلق.

ومن أنواع العبادة أيضًا الذبح والنذر والدعاء، ومنها الخوف والرجاء والتوكل والإنابة والصلاة والطواف، وغيرها من أنواع العبادة.

هذا هو الأصل العظيم والركن الركين تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والذي هو شرط في صحة كل عمل.

والأصل الثاني هو طاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أمره، وتحكيمه في دقيق الأمور وجليلها، وتعظيم شرعه ودينه، والإذعان لأحكامه في أصول الدين وفروعه.

فالأول: هو حقيقة التوحيد وهو إفراد الله بما يستحقه ويختص به دون خلقه، وضده الذي ينافيه من كل وجه هو الشرك، ولا يصح وجوده مع وجوده، فهما ضدان ونقيضان لا يجتمعان.

والثاني: هو عبادة الله بما شرع على لسان نبيه، وهو إخلاص المتابعة لرسوله الكريم في جميع أقواله وأفعاله، والذي ينافي التلقي عن غيره ولا يستقيم مع حدوثه.

ولا تتحقق عبادة الله إلا بالكفر بكل ما يعبد من دون الله والكفر بعابديه، والكفر بالعابد مُقدّم على الكفر بالمعبود كما دلت على ذلك نصوص الوحي المنزل.

قال تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴿٤٨﴾﴾ [مريم: ٤٨].

وقال: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم: ٤٩].

وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة : ٤].

وقوله تعالى في سورة توحيد الألوهية: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ [الكافرون: ١] السورة، أي يا أيها الفاعلون الكفر بالله. ذكر البراءة من الذين فعلوا الكفر قبل أن يذكر البراءة من فعلهم وهو عبادة غير الله.. ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ [الكافرون: ٢]. فالبراءة تكون أول ما تكون من الفاعلين العابدين غيره وليس من مجرد أفعالهم وأقوالهم فقط أو مما يعبدونه من دون الله، بل إن البراءة من العابد تستلزم وتقتضي البراءة من العبادة والمعبود؛ فلهذا الرسول ﷺ قال عن هذه السورة (هي براء من الشرك) أو كما قال.

وقال: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦].

فالله في كتابه الكريم أحيانًا يذكر البراءة من الالهة الباطلة، وأحيانًا يذكر البراءة من عبادتها ودينها، وأحيانًا يذكر البراءة من المشركين، وأحيانًا يقرنها ببعضها، وكلها مستلزمة لبعضها.

ولا تتحقق هذه البراءة إلا باعتقاد أنهم مشركون كفار ليسوا على شيء حتى يحققوا الإيمان بلا إله إلا الله نفيًا وإثباتًا بالاعتقاد والقول والعمل، فمن اعتقد بإسلامهم فقد والاهم، ومن اعتقد بكفرهم فقد تبرأ منهم، ولا سبيل إلى تحقيق عقيدة الولاء والبراء اللذيْن هما الترجمة العملية لعقيدة التوحيد إلا إذا اتضح السبيلان وانقسم الفريقان.

فأصل دين الإسلام وقاعدته يجب أن يُعلم، ويُعمل ويُلتزم به، وأن لا يُعذر فيه بالجهل ولا التأويل؛ لأنه من أحكم المحكمات، ومن أوضح الواضحات، ومن القواطع والكليات، فلا يقبل التأويل ولا الجهل، ومخالفته قبل الخبر وبعده كفر بالله العظيم.

فإذا تحقق هذان الأصلان- لا إله إلا الله محمد رسول الله - في أي قوم بالقول والعمل والاعتقاد، وصار هذا ظاهرًا جليًّا عندهم، وكان هذا دينهم - أي بلد كان - بأن عملوا به ودعوا إليه، وكانوا أولياء لمن دان به، ومعادين لمن خالفه، فهم المسلمون الموحدون لهم ما لنا و عليهم ما علينا.

وأما إذا كان الشرك و الكفر الأكبر متفشيًا، - كما هو الحال في قومنا - مثل عبادة الطواغيت بجميع أشكالها، من متابعة وطاعة وتحاكم ونصرة وغيرها، واعتناق أديان تخالف الإسلام كالديمقراطية والعلمانية والليبرالية والبعثية، واعتناق عقائد فاسدة هادمة لأصل الدين، كالعذر بالجهل، والتقرب إلي الله بالدساتير، واتّباع الأحبار والرهبان وولاة أمور الكفر والشرك.

وصار الولاء والبراء على أديان شتى، من القومية والوطنية، - والتي محت الولاء والبراء على أساس الإسلام والكفر - والشعارات والرايات الكُفرية، والمولاة والمعادة أيضًا على الأندية الرياضية، وكلّها من النعرات الجاهلية الرديّة.

ودعاء الأنبياء والصالحين والتقرب إليهم بالذبح والنذر والطواف، واعتقاد النفع والضر فيهم، وتحليل المحرمات والفواحش مثل الزنا والربا وأنواع الظلم، ونبذ السنن وراء الظهر، حتى صارت الدعوة إلى غير القرآن والسنة، وصار هذا معلومًا في كل الأقوام، فلا يشك من له أدنى علم وعقل أن مثل هؤلاء الأقوام محكوم عليهم بأنهم مشركون كفار، لا سيّما إذا كانوا معادين لأصل التوحيد وأهله ساعين في طمسه وإزالته، وفي أذية أهله وتشريدهم والكيد لهم، لا لشيء إلا أنهم قالوا ربنا الله ثم استقاموا ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٨﴾ [البروج: ٨].

وإذا أردت إقامة الدليل على ذلك وجدت القرآن كلَّه يبين حقيقة أصل دين الإسلام وأساسه ومن هم أتباعه، ويبين حقيقة الشرك والكفر وحزبِه التابعين والمتبوعين. وقد اتضح الطريقان والسبيلان والحزبان عند جميع المسلمين الموحدين عوامّهم وخواصّهم على مر العصور، فهو معلوم بالضرورة عند كل مسلم بحكم إسلامه.

فالمسلمون يعلمون حكم الله في أمثال هؤلاء الأقوام؛ وذلك من مفهوم عقيدتهم، إذ هم يعلمون حالهم (المناط أو الواقع)، وذلك بالمباشرة أو بتواتر الأخبار(١).

وهذا العلم يستوي فيه جميع القوم، ويقرّ به كل عاقل، وليس هذا العلم من خصائص المسلمين فقط، فالعلم بالواقع لمن باشره أو تواترت عنده أخباره يعتبر من العلوم الضرورية التي يضطر إليها الإنسان اضطرارًا، وهذا العلم يفيد القطع وليس الظن، فمثلًا لو سألت شخصًا ما من القوم وقلت له: هل تتحاكمون إلى الكتاب والسنة في فضّ نزاعاتكم واختلافاتكم أم لا؟

فجوابه: معلوم بأنه لا تحكيم لشرع الله في ذلك. وهذا هو العلم بالواقع.

---

(١) يقول ابن تيمية عن فقه الواقع: [فكل من باشر القوم يعلم حالهم، ومن لم يُباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الأخبار المتواترة وأخبار الصادقين] الفتاوى الكبرى: ٤/ ٢٤٤.

أما إن سألته هل هذا شرك و كفر أم لا؟ فسيكون جوابه كما أجاب عدي بن حاتم رسول الله ﷺ بأنه ليس من الشرك؛ لأن الشرك محصور في حسّه في الركوع والسجود والصلاة لغير الله، كسائر النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا. فكثير من الناس إن قلت له بأن هذا شرك يصفك بأنك إرهابي أو تكفيري جئت بدين جديد؛ لجهله بمعنى الشرك والتوحيد.

والبعض الآخر إذا بينت له قليلًا من التوحيد فسيقول لك كما قال أحد البوادي عند ابن عبد الوهاب عندما سمع شيئا من التوحيد فقال: [أشهد بأن قومي كفار وأن المطوع الذي يسمينا أهل اسلام، كافر](١). وكما قال الناس عندما سمعوا دعوة ابن عبد الوهاب للتوحيد قالوا: [إن كان ما يقوله هذا الإنسان حقًّا فالناس ليسوا على شيء](٢).

وكما نسمعه من الناس اليوم عندما ندعوهم لحقيقة أصل دين الإسلام وحقيقة الاستسلام لله، واعترافهم بأنه حسَب هذا القول لا يوجد مسلمون.

فالمسلم يَعلم بأن أي قوم فشا فيهم الشرك وتوابعه (من تحليل المحرمات، والدعوة إلى غير الكتاب والسنة، ونبذهما وراء الظهر، وترك الاحتكام بهما إلى غيرهما من الأهواء والضلالات التي من وحي الشياطين)، حتى شب عليه الصغير وهرم عليه الكبير هم كفار مشركون وإن تمسكوا ببعض شرائع دين نبيهم - كما تمسك اليهود والنصارى ببعض شرائع أنبيائهم - حتى يثبت عنهم خلاف ذلك. ويَعلم - أي المسلم - بأنه لا يحكم بإسلام الواحد منهم إلا عندما يثبت عنه مخالفته لقومه.

وأما قول القائل: "ما ذكرتم من الشرك إنما هو في الطبقة الحاكمة وبعض الأعيان، لا من أغلب القوم".

---

(١) مجموع التوحيد.

(٢) تاريخ نجد.

فيقال له: أولًا: هذا إما مكابرة، وإما عدم علم بالواقع، وهذا الأخير مستبعد، فمن المتقرر أن هذا الشرك والكفر الذي ذكرناه متفشٍّ بين الناس في هذه الديار منذ عقود طويلة، كما يسمعه كل سامع منهم كل يوم، ويراه كل مبصر، ويعرفه كل عاقل.

ويقال ثانيًا: يا لله العجب! إذا كنتم تخفون رغبتكم في تحكيم الشريعة، والتصريح لهم بكفر من رفض الشريعة وذهب وانتخب مرشحًا، أو التصريح للذي صوت على الدستور بأنه ليس على شيء!! وأنتم موجودون بين ظهرانيهم ولا تقدرون أن تصرحوا بدينكم، وتتخافتون بكلامكم في تكفيركم لطواغيتهم وجندهم وعلمائهم؛ لأنكم علمتم عداوتهم لهذا الدين، وبغضهم لمن دان به، فكيف يقع لعاقل إشكال؟!

أرأيتم لو قال رجل منكم لمن يتظاهرون من أجل الديمقراطية والطواغيت: " يا هذا، لا تتظاهر إلا من أجل شرع الله والكفر بالدساتير، أو أنت مشرك" هل تراهم سيسامحونه؟ أم سيكيدون له؟

فليعلم المجادل أنه ليس على توحيد الله، فوالله ما عرف التوحيد ولا تحقق بدين الرسول ﷺ، وإن أحب أن يخدع نفسه ويخدع غيره فله انخداعه، ولكن هذا لا يغير من الحقيقة شيئًا.

أرأيتم لو أن رجلًا قائلًا لهؤلاء: "راجعوا دينكم، واهدموا البنايات التي على القبور والأضرحة، واكفروا بالديمقراطية وبالحرية المزيفة، وتعلموا التوحيد، وحكّموا شرع الله، وتوبوا من شرككم، وتبرؤوا من الإخوان والتلفية والعلمانية" هل تُرى يكفيهم فيه فعل قريش بمحمد ﷺ ؟! لا والله!! لا والله!![1].

وإذا كان القوم مسلمين، لأي شيء إذًا تدعوهم إلى إفراد الله في الحكم والتشريع والانقياد لأمره وعدم صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله، وتأمرهم بالكفر بالطاغوت، وتعلم

(١) جواب الشيخ حمد بن عتيق لمن ناظره في حكم أهل مكة بتصرف.

التوحيد، وتحكيم الشريعة، وهدم القباب، واجتناب الشرك وتوابعه؟!(١).

وإن قال قائل: "لكنهم يصلون ويصومون ويقيمون الأذان".

نقول وبالله التوفيق: قوم مسيلمة الكذاب لم ينكروا الصلاة والأذان وغيرها من شعائر الإسلام، بل كانوا يصلّون ويؤذنون ويقولون لا إله إلا الله، ترى لِمَ كفّرهم الصحابة وحكموا بأن ديارهم ديار كفر؟!!

فهم لم يكفروا من باب تركهم للصلاة والصيام والأذان والجُمَع، بل كان سبب كفرهم متابعتهم وإقرارهم بنبوة مسيلمة الكذاب.

وأما أقوامنا فلم يكفروا من باب تركهم للصلاة والصيام والأذان والجُمَع، بل بسبب ما ذكرناه آنفًا وهي أسباب تفوق ما جاء به قوم مسيلمة الكذاب، **فالإشراك في الألوهية كفر أغلظ من كفر الإشراك في النبوة، وإن كان كلاهما مخرجًا من الملة.**

ونقول له عندما أُسِر العباس في بدر سأل علي بن أبي طالب وقال له: ما لكم تذكرون مساوينا ولا تذكرون محاسننا، فقال له علي: ألكم محاسن؟ قال: نعم، إنا لنعمر المسجد الحرام، ونحجب الكعبة، ونسقي الحاج، ونفك العاني، فأنزل الله عز وجل ردًّا على العباس: ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [التوبة: ١٩].

فلمشركي قريش وللمشركين عامة أعمال وقُرُبات يتقربون بها إلى الله تعالى، فهل تُعتبر هذه القربات مع شركهم، وهل يستوي فاعلها بالموحد الحنيف؟!! ﴿ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ

(١) دار حوار بين أحد أدعياء السلفية مع واحد من أدعياء السلفية الجهادية في ليبيا عن مسألة العذر بالجهل، فقال الأول للثاني: [إما أن يوجد العذر بالجهل في الشرك الأكبر فيصبح القوم مسلمين، وإما أنه لا يوجد العذر بالجهل والناس مشركون، وأما قولك لا يوجد العذر بالجهل والقوم مسلمون لا يستقيم عندي!!] انتهى، وذلك لعلم ما يسمى بالسلفي بسفور الشرك بين القوم.

﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقال: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣].

قال الشيخ حمد بن عتيق: [**فيا عباد الله أين عقولكم؟ فإن النّزاع بيننا وبين هؤلاء ليس هو في الصلاة، وإنما هو في تقرير التوحيد والأمر به، وتقبيح الشرك والنهي عنه، والتصريح بذلك**][(١)] انتهى.

نعم والله، فإن الخلاف اليوم ليس في تركهم التلفظ بكلمة التوحيد، أو الصلاة والصيام، أو الامتناع عن إحدى السنن الظاهرة التي فيها إظهار لشعائر الدين كالأذان والجُمَع والجماعة، بل الخلاف في جهلهم بالتوحيد، وأن له حقيقة شرعية يجب أن تُعلم ويُعمل بها، وإتيانهم للشرك بجميع أنواعه، وأن له حقيقة شرعية يجب أن تُعلم لتُجتنب، وانقيادهم للطواغيت بجميع أشكالها وأنواعها، والتي يجب أن يكفر بها وبمناهجها ونظمها الباطلة التي تخالف الإسلام من أساسه.

فبسبب تمسك القوم ببعض الشعائر المشتركة والتي يفعلونها في شركهم أصبح علماء هذا التيار ومن اتّبعهم أشد ممن يسمونهم بمرجئة العصر، من أتباع الألباني وابن باز، مع أن عامة أمتهم واقعة في الإرجاء المكفّر، ولا يقتصر الأمر على تلك الفرقة فقط، حيث أنهم يكتفون من أصحاب العقائد المنحرفة بقولهم لا إله إلا الله، مع علمهم بفساد عقيدتهم. ولا يكفّرون التلفية، وما أدراك ما التلفية!! عبّاد الطواغيت وأصحاب العذر بالجهل. ولا يكفّرون الإخوان المشركين، وما أدراك ما الإخوان!! أصحاب الديمقراطية. ومنهم من لا يكفر الشيعة والصوفية، لماذا؟! لأنهم أصلًا لا يلتزمون بأصل دين ثابت راسخ، بل الأصل عندهم متزعزع ومائع وزائغ، انظر ضلالهم في اعتبار القرائن المشتركة، ثم هم ينسبون أنفسهم زورًا و بهتانًا إلى أهل السنة والجماعة و إلى الوسطية!!

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية.

فبسبب تمسكهم بظواهر النصوص وبعض القرائن مع اختلال الأصل عندهم أصبح منهم من يحكم بالإسلام لبعض الطواغيت(١)؛ وذلك بسبب أنهم "متمسكون بالهدي الظاهر من سنن المصطفى ﷺ"، وذلك من الإخوان المشركين وأدعياء السلفية.

ونستغرب بالفعل من أناس يجعلون تكفير الطواغيت والمشركين من الواجبات(٢)، وهم قد ساووا بين الاعتقاد بكفر الطواغيت والمشركين وإعطاء أوصافهم وأسمائهم المشتقة والموصوفة من حقيقة أمرهم وبين التصريح لهم بذلك. لماذا؟ لكي يجعلوا تكفير المشركين من المسائل التي تعلم بالشرع فلا يكفرون المخالف إلا بعد اجتماع شروط وانتفاء موانع، وحتى هذا الأخير لم يلتزموا به. لماذا؟ لكي يحكموا بإسلام العاذر ومن يرى بأن العذر بالجهل مسألة خلافية، بل ويحكمون بإسلام أنفسهم، فهم أنفسهم لا يحكمون بكفر عباد الطواغيت، ناهيك عمن لم يكفرهم، ويكتفون بتكفير "بعض" الطواغيت مثل طواغيت العروبة والبعثية وطواغيت آل علمان. وأما جنودهم فهم كفار، ويعلّلون ذلك بأنهم وقعوا في مناط النصرة

---

(١) فإن أيمن الظواهري يحكم بإسلام الطاغوت مرسي، وصلاح أبو إسماعيل أيضًا، ويثني عليهم وعلى أتباعهم. ويذّكر السامع بأن أبا إسماعيل قد حكمت له المحاكمة في بادي الأمر، وكأن هذه المحكمة محكمة إسلامية وليست طاغوتية.

(٢) فالمسلم يعتقد بأن الطواغيت وعبّادهم كفارٌ وليسوا على شيء، وهذا الاعتقاد من أصل الدين؛ لأنه عندما عرف حقيقة التوحيد، وأنه هو إفراد الله بالعبادة، وحقيقة الطواغيت الذين نازعوا الله في شيء من خصائص ربوبيته وألوهيته، وحقيقة الشرك، وأن صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله، أو مساواة غيره به في شيء من خصائص ألوهيته أو ربوبيته؛ علِم يقينًا - أي المسلم- أن المشركين ليسوا في دين الله؛ لأن الله لا يُعبد إلا بالتوحيد. وأستغرب من الذين يجعلون تكفير المشركين من الواجبات!! إذ كيف يتصورون بأنهم يدخلون في الإسلام وهم يجهلون حقيقة أسمائهم وأوصافهم، ويعتقدون بأن الشخص يكون مسلمًا ولو حكم بإسلام المشركين بل وحتى الطواغيت، قال أبو محمد المقدسي: [ليس شرطًا للدخول في الإسلام تكفير الطاغوت] انتهى. فانظر إلى أين ذهب القوم!!!

فقط[١] وليس في الإيمان بالطاغوت والكفر بالله. ولكن الطواغيت ذوي اللحى وتحفيف الشارب هم مسلمون عندهم متأولون، وأحيانًا من ولاة الأمور!![٢] فهل يوجد منكم رجل رشيد؟!!

فالله المستعان على غربة الإسلام.

فهم يكتفون في الحكم بالإسلام على الفرد والطائفة والقوم بمجرد سماع الأذان، وقول تحية الإسلام، والشهادتين وكأننا في واقع[٣] العرب الأوائل أهل اللغة والفصاحة.

---

(١) وهذا الكلام ناقص؛ لأن هذا الجندي لا يعرف أصلًا ما هو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله قبل أن يصبح من جند الطاغوت وبعده، ودخوله في الجندية ليس ردةً منه بعد إسلامه، بل دخوله في جند الطاغوت دليل على جهله بالتوحيد، ودخوله الجندية إحدى مظاهر الإيمان بالطاغوت في أرض الواقع، والناس اليوم لا ينكرون على من دخل في جند الطاغوت، بل يُقدّرونه ويحترمون منصبه، وهذا دليل آخر على جهلهم بالدين أصلًا.

(٢) فالظواهري والمقدسي وإياد قنيبي وهاني السباعي وأمثالهم يحكمون بإسلام مرسي والإخوان المشركين، فقد قال المقدسي: [فلتعلم الدنيا كلها أننا لا نكفّر الإخوان المسلمين، بل هم عندنا مسلمون وإن خالفونا في كثير من المسائل بعضها في المنهج والأصول، فهم وأتباعهم وأنصارهم ومُؤيدوهم بالألوف على مراتب شتى، فيهم العالم والجاهل، وفيهم المطيع والعاصي، وفيهم المتعلم والعامي] انتهى. فهم كلهم مسلمون عنده عالمهم وجاهلهم، من خالف منهم في أصول الدين، ومن خالف في غيرها، سبحان الله!!فهم أي "الإخوان" ما بين طواغيت مشرعين وبين عباد خاضعين. لكن تبقى المسألة سببها عدم فهم أصل الدين والقرينة المعتبرة في واقعنا المعاصر، فهم يحكمون بإسلامهم بسبب تمسكم بفروع الشريعة، فإن منهم الملتحي ومنهم من يحفظ القرآن!! ولم ينظر إلى المشكلة الأساسية عندهم وهي أن التوحيد مُنعدم عندهم.. فيا فرحة إبليس بحال علماء أدعياء التيار السلفي الجهادي.. فإذا كان هذا حال علمائهم فما بالك بأتباعهم، فيا قوم أليس فيكم رجل رشيد؟!

(٣) يقول العلامة ابن القيم رحمه الله عن الذين لم يعرفوا معنى الاستدلال الشرعي والعمل به، وعلى الذين يُهملون الواقع في تطبيق الفتوى: " وهذا موضع مزلة أقدام، ومضلة أفهام، هو مقام ضنك ومعترك صعب، فرّط فيه طائفة فعطّلوا الحدود، وضيّعوا الحقوق، وجرّؤوا أهل الفجور على الفساد، جعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقًا صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، =

يقول أبو قتادة في الاستدلال على إسلام الشعوب:[فعندما تدخل بلداً من البلاد، تجد فيه المساجد، ويُرفع فيه الآذان، والناس يذهبون فيه إلى الصلوات، ويسمّون على ذبائحهم، ويستقبلون القبلة]!! انتهى.

أقول: قد صارت التسمية عنده على الذبيحة قرينة مطّردة تميز في هذا العصر وفي أي عصر بين المسلم والمشرك، بين من يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، ومن يؤمن بالطاغوت ويكفر بالله، من المشركين الجهال عباد القبور وعباد القصور.

وأصبح استقبال القبلة عندهم قرينة مطّردة تميز بين الموحدين وبين المشركين، من الشيعة والصوفية والعلمانيين. وأصبح كذلك رفع الأذان علامة على كون القوم مسلمين، مع أن جميع المشركين الذين جعلوا مع الله إلهًا آخر لم يتركوا الدين بالكلية، فلم يتركوا اليوم التسمية والقبلة والأذان ويرجعوا إلى الإلحاد. وكون الأذان يرفع حتى في أوربا وأمريكا ليس دليلًا طبعًا على إسلامهم، فسبحان الله على مثل هذا الفقه العجيب!!

فهل هكذا تؤصل المسائل؟!

فحتى حديث التسمية واستقبال القبلة كناية عن الدخول في الإسلام حقيقة، وليس المقصود أن هذه الأفعال لوحدها يثبت بها عقد الإسلام، فلم يكن في العرب من يفعل ذلك دون إسلام، ولهذا كان السلف يسمون المسلمين بأهل القبلة مخرجين المرتدين من أهل الأهواء من هذا الاسم وإن كانوا يستقبلون القبلة كما يجري اليوم.

= وعطلوها مع علمهم وعلم غيرهم قطعًا أنها حق مطابق للواقع، ظنًا منهم منافاتها لقواعد الشرع، ولعمر الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول، وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم، والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع، وتنزيل أحدهما على الآخر" انتهى. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية.

فالمسلم الذي منّ الله عليه بنعمة الإسلام يعلم بأن الحكم بالإسلام أو الكفر على أي قوم راجع مباشرة لفهمه لأصل الدين، فمثلًا أدلة تكفير المشركين هي آيات أصل الدين، وآيات البراءة من الشرك والمشركين، كلها أدلته في المسألة كما فهمها الصحابة، فهم لم يعتبروا الشعائر المشتركة من الحج ونحوها التي كان يفعلها المشركون في زمانهم دلالة على إسلامهم.

وهذا الحكم من المسلم على مثل هؤلاء الأقوام ليس حكمًا بالظن والاجتهاد، بل هو يعلم الواقع، فيعتقد بأن أي قوم [يجهلون التوحيد] - اجعلها بين قوسين أو ضع تحتها خط - ويحاربونه، ويعتقدون بأنه تطرف وتشدد وإرهاب، وأن تحكيم الشريعة تخلّفٌ ورجعية، وقصور في التحضر والتطور، وعاشوا على ذلك جيلًا بعد جيل، فهم كفار أصليون وليسوا بمرتدين، والكفر أصلي فيهم متوارث غير طارئ.

ويعرف المسلم بأن القرينة المعتبرة الآن في هذا الزمان هي البراءة والمخالفة لما عليه القوم من الكفر والشرك المنتشر فيهم، والبراءة منهم كذلك. وأن الصلاة والصيام والأذان، وقول لا إله إلا الله باللسان، وإلقاء السلام كلُّها قرائن مشتركة بين العلماني والبعثي والديمقراطي والليبرالي والصوفي والشيعي ومدّعي السلفية والإخواني ومن يسمى بالسني[(١)]، وحتى الطواغيت يؤدون هذه الشعائر الظاهرة وينطقون الشهادتين، وكل هؤلاء "يجهلون التوحيد" ولم يحققوا أصله. فالقرينة والعلامة والأمارة دليل على التمييز، ودليل على الاستجابة لمنادي الإيمان والبراءة من دين القوم المشركين، فإن لم تؤدّ هذه القرائن والأمارات ما وضعت لأجله

---

(١) لا يُكتفى في هذا الزمان من الشخص لكي يكون من أهل السنة والجماعة أن يخالف الشيعي فيما ذهب إليه من قذف أمنا عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وأرضاها، وأن يخالفه في سب الصحابة، بل يجب عليه أن يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة في توحيد الله، وإفراده بالعبادة، وأن من عبد مع الله آلهة أخرى فهو المشرك الكفور، وأن يتبرأ من قومه المشركين ومن الشرك المنتشر فيهم، فأي القول أعظم: قول الشيعي الذي يسب الصحابة رضي الله عنهم أو قول السني الذي يسب الله ويسب دينه ولا يعرف ما هو الطاغوت وكيفية الكفر به، فالله المستعان.

"أي التمييز"، فهي تعتبر قرينة مشتركة لا تدل على الإسلام المجمل أو العام ناهيك عن المُفصَّل، ولا يُعوّل عليها في الحكم.

ثم يقول أبو قتادة: [نحن ندعو هذه الشعوب للجهاد ولإسقاط هؤلاء الطواغيت، ولا يمكن أن نتصور الحكم بتكفير الشعوب؛ لأن تحريك الناس للجهاد هو حكم شرعي، فإذا اعتقدنا في الناس الكفر؛ حينئذ يجب أن نخاطبهم بالإسلام أولًا، فقبل أن نقول لهم: جاهدوا، نقول لهم: أسلموا، و نحن لا نقول لهم أسلموا، بل نقول لهم: جاهدوا، فحين نقول للناس: جاهدوا، فواضح من كلامنا أننا لا نكفرهم] انتهى.

فنقول له هذا الشعب المصري والليبي والتونسي واليمني خرجوا على الحكام لأجل الشهوات وليس من أجل الإسلام

فهذه الشعوب ثبت بأنها تريد الديمقراطية للوصول للسيادة والحكم والتشريع المطلق، ولا يوجد شيء اسمه استضعاف الشعوب، أو أن هذه الشعوب مقهورة من حكّامها، فقد حصلت الانتفاضات والثورات ولم نر منها إلا الزيادة في الكفر، فكفاكم دفاعًا عن المشركين وكفاكم تضليلًا للأتباع.

وهذا يعني أنكم تركتم تكفير الكفار بهدف تجنيدهم للقتال، فهدمتم أصل الدين لإقامة الشريعة، وتبطلون تكفير الكفار مادام يقف في وجه أهدافكم السياسية.

فالذي أوقعكم في مثل هذه الضلالات هو اتّباع المتشابه والأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيّداتها، وبالعمومات من غير تأمل هل لها مخصصات أم لا، وكذلك العكس. فهذا الذي حصل مع أصحاب الحكم بالإسلام للأقوام المشركة، قد اعتبروا في حقهم أحاديث مطلقة في الكف والحكم بالإسلام لمن تلفظ بلا إله إلا الله، وحديث من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، والتي نزلت أصلًا في واقع أناس أهل لغة و دراية بمعنى كلمة التوحيد.

فهم قد وقعوا في ثلاثة أمور قاتلة:

الأولى: إهمالهم للواقع.

الثانية: إعمالهم لنصوص ليست في محلها.

الثالثة: عدم فهمهم لمقاصد الشارع وحكمته في تنوع العلامات والقرائن، وكونها دالة على الاستجابة لمنادي الإيمان أم لا.

واعلموا أنني بردّي هذا أخاطب أهل الإنصاف لعل الله يجعل هذا الرد سببًا في توضيح بعض الحقائق لينطلق بها المريد للحق في رحلته للبحث عن الجادة.

و نلخص سبب ضلالهم وجهلهم المركب في مسألة تكفير الكفار في نقاط هي :

١- عدم براءتهم هم أنفسهم من فعل بعض صور الشرك، أو الاعتقاد بأنها غير مكفرة، فهم متذبذبون في ذلك ومختلفون فيما بينهم.

٢- هم مختلفون فيما بينهم في تكفير المعين فما بالك بكفر طوائف شتى توارثت الكفر جيلًا بعد جيل.

٣- عدم فقههم الصحيح للواقع.

٤- العمل بظاهر النصوص وإطلاقها و تعميمها بدون النظر إلى مقيداتها ومخصصاتها.

٥- عدم فهم معنى إظهار الدين، وكيف يكون الشخص مظهرًا لدينه في قوم فشا فيهم شرك وكفر مُعيَّن.

٦- عدم الفهم لمراد الله ورسوله، والحكمة من تعدد القرائن والأمارات والعلامات.

٧- عدم التفريق بين القرائن المميِّزة المعتبرة والقرائن المشتركة بين المسلم والكافر.

فانتشار الشرك والكفر وسفورهما في القوم سبب في الحكم عليهم بالكفر، ومخالفة بعض الناس أو الطوائف لما عليه القوم من شركيات وكفريات سبب للحكم لهم بالإسلام. وأما موافقتهم في بعض شعائر الدين التي يتقربون بها إلى الله مع عدم ترك الشرك، فهذا ليس بإظهار للدين، وليس قرينة معتبرة تميز المسلم عن المشرك بين القوم المشركين.

يقول الشيخ العلامة حمد بن عتيق رحمه الله: [إن كثيرًا من الناس قد يظن أنه إذا قدر على أن يتلفظ بالشهادتين، وأن يصلي الصلوات الخمس، ولا يُرد عن المسجد فقد أظهر دينه، وإن

كان مع ذلك بين المشركين، أو في أماكن المرتدين وقد غلطوا في ذلك أقبح الغلط. واعلم أن الكفر له أنواع وأقسام تتعدد بتعدد المكفرات، وكل طائفة من طوائف الكفر قد اشتهر عندها نوع منه. ولا يكون المسلم مظهرًا لدينه حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عندها، ويصرح لها بعداوته، والبراءة منه][١] انتهى.

ويقول أيضًا: [وإظهار الدين: تكفيرهم وعيب دينهم، والطعن عليهم، والبراءة منهم، والتحفظ من موادّتهم، والركون إليهم، واعتزالهم. وليس فعل الصلوات فقط إظهارًا للدين][٢] انتهى.

ويقول الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن: [ودعوى من أعمى الله بصيرته، وزعم أن إظهار الدين هو عدم منعهم من يتعبد أو يدرس دعوى باطلة، فزعمه مردود عقلًا وشرعًا. وليَهْنَ من كان في بلاد النصارى والمجوس والهند ذلك الحكم الباطل؛ لأن الصلاة والأذان والتدريس موجود في بلدانهم][٣] انتهى.

سبحانك اللّهم وبحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت، نستغفرك ونتوب إليك.

كتبها العبد الفقير إلى ربه: ابن عمر الليبي.

ربيع الثاني ١٤٣٥هـ

---

(١) سبيل النجاة و الفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك.

(٢) الدرر السنية في المسائل والأجوبة النجدية.

(٣) الدرر السنية في المسائل والأجوبة النجدية.